

العقوبات الاقتصادية الغربية على سوريا

خفق بطيء لنظام الأسد

تعرض أي بلد لعقوبات اقتصادية خارجية، ذو أثر يكبر أو يصغر حسب حجم ذلك البلد وقدرته الاقتصادية والعلمية والبشرية، ويزداد ذلك الأثر كلما كان الاقتصاد صغيراً ومنفتحاً على الخارج، وسوريا بلد صغير نسبياً لا يتجاوز ناتجه المحلي ما يعادل 27454 مليون دولار أمريكي (تقديرات 2009)، وبشكل تبادله الخارجي ما بين 35 و43% (تقديرات 2008 و2009) من إنتاجه المحلي، وهو يرتبط في كثير من قطاعاته الإنتاجية بالسلع الوسيطة والآلات والتجهيزات المستوردة، ويتضح أن لبعض العقوبات آثاراً تفوق حجمها المباشر بالنسبة للاقتصاد الوطني،

نبيل مرزوق

حيث أدت العقوبات التكنولوجية الأمريكية على سوريا خلال الفترة السابقة، إلى تأخر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للاتصالات، والخدمات التكنولوجية والمعرفية لقطاعات الإنتاج، وأدت إلى خسائر كبيرة في قطاع النقل الجوي وحرمان سوريا من نقد أجنبي ضروري، وعرقلت بالنتيجة تطور بنية وتركيب العديد من القطاعات بما فيها الصحة والتعليم.

وتندرج العقوبات الحالية على سوريا في إطار العقوبات الموجهة، وتهدف إلى التضييق على النظام سياسياً ودفاعياً، باستهدافها التوريدات العسكرية والموارد النفطية والنظام المالي، ومن شأن هذه العقوبات أن تحدث أضراراً ونتائج سلبية على سير الأعمال وقدرة النظام على التحكم والسيطرة، نتيجة انعدام فرصة توفير بدائل محلية، والانغلاق ضمن الحدود الوطنية، وارتفاع كلفة البدائل والاعتماد على السوق السوداء، التي تعرضه إلى هدر كبير من الموارد، تأتي هذه العقوبات وتكليفها، إضافة إلى الوضع الأمني المتوتر لتعزز خيارات النظام بالتركيز على وضعه الأمني وإعطاء الأولوية لتعزيز قدراته العسكرية والأمنية على حساب عملية التنمية والرفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان. وهذا من شأنه أن يصعد من الغضب الشعبي على سياسات النظام التي أهملت متطلبات فئات واسعة من الشباب بتوفير فرص عمل كريمة في وطنهم، وخدمات ومرافق عامة ضرورية في مناطقهم، وعدالة في توزيع الموارد والثروات تحقق لهم مستوى العيش الإنساني الكريم.

إلى أي مدى يمكن أن تسهم العقوبات الخارجية في تغيير ميزان القوى القائم حالياً؟ وما هي الآثار المتوقعة للعقوبات المتزايدة والمتوسعة على النظام وعلى المجتمع السوري؟ هذا ما سنحاول تقديم رؤية له في هذه التقرير المختصر.

إن تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على سوريا في الآونة الأخيرة، تحكمه عدة اعتبارات أهمها، استمرارية تلك العقوبات واتساع نطاقها، وإجماع الأطراف الدولية والإقليمية على تنفيذها، وبالتالي محدودية البدائل بالنسبة للنظام، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن بعض الآثار والنتائج المتولدة عن هذه العقوبات سوف يتم تحميلها للمواطن العادي، ويحترق النظام من عبئها المباشر عليه، من هنا تبدو مهمة تقييم تلك الآثار وتحليلها معنية بتأثير تلك العقوبات على النظام والمجتمع في آن معا، كما تطرح طبيعة العقوبات الاقتصادية ضرورة رؤية تلك الآثار في المدى القصير والمتوسط، وسيكون النظام معنياً بالمدى القصير في حين سيكون المجتمع معنياً بالمدى، لأن أي إجراء أو عقوبة اقتصادية لا يمكن تلمس نتائجها الفعلية إلا خلال فترة زمنية كافية قد تمتد لعدة سنوات، وهذا ما تعكسه تجربة العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، والتي بدأت سوريا تلمس نتائجها في تسعينيات ذلك القرن.

العقوبات الأمريكية والأوروبية خلال عام 2011

أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 29 نيسان/أبريل 2011، أمراً تنفيذياً يفرض عقوبات جديدة على سوريا، وسع فيه العقوبات المفروضة عليها بموجب القرارات المتخذة في مايو/أيار 2004 في إطار سقانون محاسبة سوريا، وكذلك القرار المتخذ في أبريل/نيسان 2006، والقرار التنفيذي في فبراير/شباط 2008. وتشمل العقوبات الجديدة مسؤولين سوريين، ومؤسسات عامة. وقد تضمنت أيضاً تجميداً للأموال وحظراً للتعاملات التجارية مع الشخصيات المادية والمعنوية المشمولة بالعقوبات، وفي 18 مايو/أيار وسعت تلك العقوبات لتشمل الرئيس السوري نفسه ونائبه ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية العسكرية ومدير فرع الأمن السياسي، وجمدت وزارة الخزانة الأمريكية لاحقاً وفق تفويض قرار الرئيس أوباما الأصول المملوكة للأفرع الرئيسية الأربعة لقوات الأمن السورية والواقعة في إطار السلطة القضائية الأمريكية، وحظرت على الأمريكيين أي تعامل مع تلك الأفرع، وقد توسعت تلك العقوبات لاحقاً لتشمل محمد حمشو وشركته القابضة المسماة مجموعة حمشو الدولية، والمصرف التجاري السوري والمصرف التجاري السوري اللبناني التابع له في بيروت، وكانت أيضاً قد جمدت الأصول المملوكة للمصرف العقاري السوري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شملت عقوبات الخزانة الأمريكية شركة "سيريتل" للهاتف المحمول، وذلك بموجب مرسوم رئاسي منفصل.

ووسعت الحكومة الأمريكية في أغسطس/آب من العام الحالي

الآثار المترتبة على العقوبات بالنسبة لنظام الحكم

تشكل الإيرادات النفطية مورداً هاماً وأساسياً للموازنة العامة للدولة، فهي تقارب نحو 22% من إيراداتها، وتشكل الصادرات النفطية على ضالتها الحصة الأساسية من هذه الإيرادات، فتتراوح بين 16 أو 17% من إجمالي الإيرادات. وتوقف هذه الإيرادات أو تأخيرها لفترة زمنية طويلة نسبياً سوف يدفع الحكومة إلى السحب من الاحتياطي أو الاقتراض من المصرف المركزي، نتيجة عدم وجود بديل لتلك الموارد، لقد كانت الحكومة أقرت الموازنة التقديرية لعام 2012 بما يعادل تقريباً 1326 مليار ل.س (باغ المصرف المركزي السوري مؤخرًا عدة ملايين من الدولارات بسعر يقارب 513 ل.س / الدولار الأمريكي، وبالتالي حسب هذا السعر للمصرف يكون حجم الموازنة مقارباً لـ 26,5 مليار دولار) ويعجز أولي يزيد عن 27% من الموازنة، لذلك سوف تعتمد الموازنة على ما يزيد عن 39% من الإيرادات على السحب من الاحتياطي والموارد الخارجية، وتبرز هذه التركيبة للموارد هشاشة إيرادات الموازنة ومحدوديتها.

حسب تقديرات الموازنة ستشكل الإيرادات الناجمة عن بيع الخام السوري التقليل نحو 12,5% من إجمالي إيرادات الموازنة. أهمية هذه الإيرادات أنها بالعملة الأجنبية (الدولار)، وتمول الجزء الأعظم من المستوردات بما يقارب 3,5 مليار دولار، ودورها هام في موازنة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كونها تشكل نحو 14-15% من إجمالي الصادرات السورية، في الأجل القريب تبدو الحكومة مزمنة باستخدام احتياطيها من العملة الأجنبية والمقدر حتى الآن بما يزيد عن 16 مليار دولار، وقد قامت الحكومة بالتخلي عن دورها في توفير العملة الأجنبية اللازمة للمستوردين من القطاع الخاص لمعظم السلع عدا الغذائية الأساسية منها، وطلبته بتوفير العملة الأجنبية بطرقهم الخاصة، الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على سعر

التبادل للعملة الوطنية، هذا في حين تسعى وزارة النفط حسب تصريحات وزيرها للاتفاق مع مستوردين ووسطاء لشراء النفط السوري في المرحلة القادمة، أي أن لدى الحكومة وخلال فترة زمنية قد لا تطول إمكانية تسويق إنتاجها من النفط الخام ولكن حصناً بتكلفة أكبر، فتكون لديها إيرادات بالعملة الأجنبية، وحتى ذلك الوقت فهي لديها ما يكفي من الاحتياطي النقدي لتمويل مستورداتها، وبالتالي فإنها لن تعاني من مشكلات اقتصادية حقيقية خلال الفترة الزمنية المتوقعة. على عكس العقوبات المفروضة على تجارة النفط، تبدو آثار العقوبات التي تستهدف النظام المصرفي والمالي أسرع في الظهور، حيث أدت القيود المفروضة على المصرف التجاري خاصة، وتجميد الأرصدة ومنع تحويل الدولار إلى سوريا، إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وارتفاع تكاليف المستوردات للأسباب المالية ودخول وسطاء يتم من خلالها تحويل العملات والدفع، وارتفاع تكاليف التأمين، بالإضافة إلى تحول جزء من الطلب على العملة الأجنبية من السوق النظامية إلى السوق السوداء، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية، وذلك رغم تدخل المصرف المركزي مباشرة ويبيع للعملة من خلال مزاد يجمع الصيرافة والمصارف الخاصة، في محاولة للحد من تدهور سعر الصرف.

نتيجة لهذه الجهود وعوامل أخرى متعلقة بتباطؤ الاقتصاد السوري وضعف الطلب على المستوردات، بل وتوقف العديد من المنشآت، كان التراجع في سعر الصرف محدوداً بين 12 و15% خلال ما يزيد عن ستة أشهر، وقد انعكست تلك الآثار على أسعار السلع والخدمات الأساسية، وكان المكتب المركزي للإحصاء قد قدر الارتفاعات في أسعار سبتمبر/أيلول مقارنة بشهر أغسطس/آب الماضي بـ 2,6% نقطة، وقد التضخم (مقارنة مع سبتمبر/أيلول من العام الحالي مقارنة مع سبتمبر/أيلول من عام 2010 بـ 3,38%، وهو أدنى من التضخم المسجل في شهر أغسطس/آب الماضي، والذي قدره المكتب بما يقارب 4%، لكن الارتفاعات الفعلية في السوق تفوق هذه النسبة، ومن المتوقع أن تظهر ارتفاعات الأسعار بقوة أكبر خلال الفترة القادمة، نتيجة لتقدير الارتفاعات في تكلفة الطلقات الحالية على المواد نصف المصنعة والسلع الوسيطة بما يزيد عن 15% في معظمها (تقديرات مستخلصة من مقابلات مع مستوردين للحديد والإلكترونيات).

تبدو الآثار الكلية للأزمة هي الأكثر ملموسية، حيث تتفاعل عمليات الإغلاق للعديد من المنشآت الاقتصادية، وتضرر الإنتاج الزراعي وفقدان الموسم بالنسبة لبعض من محافظات عدة نتيجة تدهور الوضع الأمني، وتوقف العديد من مشاريع البناء، والمصانع والورش، وانسحاب العديد من المستثمرين وبعض رجال الأعمال من الحاملين للجنسية الأمريكية مع العقوبات الخارجية، لتجعل الاقتصاد الوطني يعمل بمستوى دون طاقته الفعلية بكثير، وكانت الموازنة العامة للدولة قد قدرت التراجع في إيراداتها الجارية غير النفطية، الضريبية خاصة، إلى النصف من نحو 452 مليار ل.س العام الماضي إلى نحو 212 مليار للعام الحالي، الأمر الذي يدل على عمق الأزمة والتراجع العام في النشاط الاقتصادي، فتعكس جملة هذه العوامل على المواطن السوري بزيادات أسعار وتقلص فرص العمل وانعدام الدخل في العديد من الحالات.

إلى ذلك، يطرح موضوع الحفاظ، أي عدم إرسال العملة السورية المطبوعة لدى المطابع الأوروبية المتخصصة، وهو نوع من الحجز لتلك الأموال، مشكلة السيولة في السوق الداخلية خلال الفترة القادمة، وإن كان الاقتصاد الوطني لا يزال حتى الآن لا يعاني من نقص في السيولة، فسوريا على غرار العديد من الدول التي لم تتم قطعها المصرفي وتعتمد بدرجة كبيرة على تعاملاتها النقدية خارج النظام المصرفي. نتيجة ضعف تطور النظام المصرفي والقيود المفروضة عليه بفعل القوانين والأنظمة التي يعمل في ظلها، تتم معظم التعاملات التجارية في البلاد نقداً ويضطر المواطنون إلى

الاحتفاظ بكتلة نقدية كبيرة نسبياً لتعاملاتهم بين أيديهم، وليس في المصارف الحكومية، لذلك يشكل النقد خارج المصارف ما يقارب 95% من إجمالي النقد المصدر، وهو النقد الذي أصدره المصرف المركزي، أي الحكومة. ومن شأن الأحدث الحالية والعقوبات المفروضة على مصرفين حكوميين رئيسيين والخشية أن تؤثر تلك العقوبات على وضعية النظام المصرفي السوري، وقدرته الائتمانية ووفائه بالتزاماته حيال المودعين، إضافة إلى الخشية من تفاقم الوضع الأمني والحيولة دون عمل المصارف بشكل اعتيادي، من شأن كل ذلك أن يحفز على طلب السيولة، والاحتفاظ بالنقد لإجراء المعاملات، مما يعني توسيعاً للكتلة النقدية، إضافة إلى توسيع الكتلة النقدية المفروضة بفعل التباطؤ في النشاط الاقتصادي وتراجع معدل دوران النقد، حيث يفرض بطء النشاط الاقتصادي على المؤسسات الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخازين من السلع الوسيطة أو المنتجات الجاهزة، كما أنها مضطرة للاحتفاظ بسهولة كافية لتسيير أعمالها في ظل بطء عمليات البيع والشراء وتراجع مستوياتها. وتنطبق هذه الحالة أيضاً على قطاع التجارة المطالب بوفاء بالتزاماته حيال الموردين، لذلك سيكون مطلوباً ضخ كميات مناسبة من النقد الورقي والمعدني، وهذا لن يكون متوفراً لدى المصرف المركزي نتيجة التخلف على النقد الذي طبقته دول الاتحاد الأوروبي، مما سيحيل جزءاً متزايداً من الطلب على السيولة إلى الطلب على العملات الأجنبية، وستكون لذلك آثاره السلبية على سعر صرف الليرة السورية.

تعاقد الحكومة مع الآثار الاقتصادية للأحداث

أدرت الحكومة أن العامل الاقتصادي قد كان من العوامل الرئيسية التي فجرت الحراك الاجتماعي، وهي وإن كانت قد أدرت ذلك متأخرة، فإنها لم تكن فعالة في إجراءاتها أيضاً، لقد قامت الحكومة بإقرار زيادة على الرواتب والأجور (زيادة كانت مقررته منذ مدة وكانت الحكومة تؤجلها)، كما أقرت تخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع والمواد الغذائية، وخفضت أسعار المازوت بنسبة كبيرة، كما قدمت قروضاً ميسرة للطلبة الجامعيين، وثلثت عدداً من العمال المتعاقدين منذ سنوات عديدة. كان ممكناً لجملة هذه الإجراءات أن تخفف من الاحتقان الكبير في الشارع السوري، لو كانت الحكومة قد عملت بها في الوقت المناسب، ولكن صخب الأحداث ومديتها جعل هذه الإجراءات ثانوية وغير قادرة على استمالة الفئات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، بالإضافة إلى أن جملة هذه الإجراءات لم تحدث تغييراً ملموساً في أوضاع الفئات الاجتماعية المتضررة، كما لم تصحح النهج الاقتصادي الذي سارت عليه الحكومة في السنوات السابقة، وبقيت مشكلة مستويات الأجور وعدم تناسبها قائمة، كما أصبحت مشكلة البطالة أكثر تفاقمًا. ومشكلات الزراعة والعمالين في الريف لم تزل قائمة وتخفيض أسعار المازوت لم يكن كافياً لحل تلك المشكلات، فما يلجسبه المواطن هو أن الحكومة قد تركته يرواحه الآثار الناجمة عن الأحداث والعقوبات من خلال ارتفاعات الأسعار وصعوبات المعاملات المالية أو السليمة مع الخارج، وتحمله أعباء وتكاليف إضافية. يتضح من الإجراءات الحكومية المتخذة حتى الآن أن الحكومة لا تمتلك رؤية واضحة لمواجهة العقوبات المفروضة عليها والآليات الضرورية للتخفيف من آثار الأزمة الداخلية والعقوبات الخارجية، مثل قرار وزارة المالية بوقف الاستيراد للسلع التي تزيد رسومها الجمركية عن 5%، الأمر الذي ألهم أسعار العديد من السلع حتى تم التراجع عنه، وتصريحات حاكم المصرف المركزي بأن الحل سيكون بتكوين احتياطي من الروبل الروسي واليوان الصيني، وهو يعلم حجم هاتين العملتين في السوق العالمية، وحجم ما يمكن لسوريا أن تتبادله مع روسيا والصين، وتوجه الحكومة إلى تحميل المجتمع الآثار الناجمة عن الأزمة والعقوبات، فتدخلاتها المحدودة في محاولة التخفيف من تراجع سعر الصرف، لم تمنع هذا التراجع كما أنها فرضت ادخاراً إجبارياً على العاملين في الدولة تحت مسمى دعم الليرة السورية وزيادة الاحتياطي، كما لم تدخل للحفاظ على استقرار الأسعار، ولم تقم بالتعويض على المستثمرين من أرباب العمل والعمال سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو السياحي وغيرها من القطاعات، وهي من خلال تخليها عن تمويل المستوردات بالقطع الأجنبي، فتفتح الباب واسعاً أمام زيادات جديدة بالأسعار يكون المواطن ضحية. أما بالنسبة للآثار المتوقعة في الأمد المتوسط والبعيد، فإن الحكومة غير مهتمة إلا بماواجهتها، وكانت خلال السنوات الماضية، تغض الطرف عن عدم عمل جدياً على تجاوزها، الأمر الذي انعكس بهدر كبير للموارد، وتخلف البنية التحتية للاتصالات، وتدني المستوى التكنولوجي عموماً في الاقتصاد الوطني، وقد انعكس كل ذلك على مستوى رفاه المواطن ودخله وفرصه في التقدم، حيث تشير بعض الدراسات الأمريكية إلى أثر العقوبات على قطاع التكنولوجيا في البلد الذي يتعرض للعقوبة أنه يفقد من مستوى رفاهه ما يعادل 30% من قيمة تلك التجهيزات التي حرم منها، ويقدر العاملون في هذا القطاع في سوريا الخسائر نتيجة هذا الحظر بأكثر من ذلك، نتيجة ارتفاع تكلفة التجهيزات البديلة، وعدم حصولهم على الجودة المطلوبة وافتقارهم إلى مرجعية وخدمات ما بعد البيع. ويبدو أن عمق الأزمة التي لم تعالج منذ 1980، وترتكز للعوامل السياسية، قد دفع سوريا إلى مرتبة متدنية نسبياً في سلم التنمية البشرية مقارنة مع الدول العربية المجاورة، ومرتبة متدنية أيضاً في مستوى الاستعداد لدخول "مجتمع المعرفة"، والكثير من النتائج السلبية الأخرى والتي كان ممكناً إيجاد حلول وبدائل لها خلال تلك السنوات، ويبدو أن المجتمع السوري سيكون أيضاً مسؤولاً في المستقبل عن إيداع حلول وعلاجات لآثار العقوبات الحالية، وإن كان الإعلان قد أكد أنها ليست ضد.